دور مؤشرات بيئة الأعمال في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير التقارير المالية الدولية: دراسة تطبيقية مقارنة

د. إيناس عبد الله حسن
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

علي حفظ الله صفوت
مساعد باحث وطالب ماجستير بقسم المحاسبة

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة دهوك
جمهورية العراق

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات بيئة الأعمال معبرا عنها بالمؤشرات القانونية والاقتصادية في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS في عينة من دول الشرق الأوسط للفترة ما بين 2001 -2010. حيث تضمن نموذج الدراسة متغيرا معتمدًا، تمثل بتبني معايير IFRS، أما المتغير المستقل (مؤشرات بيئة الأعمال)، فتم قياسه من خلال تطوير مقياس موحد بأخذ الوسط الحسابي لكل من المؤشرات القانونية (طبيعة النظام القانوني، الإلزام المحاسبي، وحماية المستثمرين)، والمؤشرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي). كما استخدمت الدراسة كلًا من حجم الشركة، وحجم السوق، والجهة المسؤولة عن التدقيق كمتغيرات رقابة. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية موجبة لمؤشرات بيئة الأعمال في زيادة الإقبال على تبني معايير IFRS. حيث أظهرت النتائج أن الدول التي تنتمي إلى مجموعة الـ (Common Law)، وتتمتع بوجود إلزام محاسبي، فضلًا عن ضعف في كل من قوانين حماية المستثمرين فيها، ومستوى النمو الاقتصادي تعتبر أكثر إقبالًا على تبني معايير IFRS، مقارنة بغيرها من الدول الأخرى. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على المؤشرات القانونية بشكل عام، وعلى كل من طبيعة النظام القانوني والإلزام المحاسبي بشكل خاص؛ لما لذلك من دور في إنجاح تجربة التبني في الدول التي اتخذت قرار التبني، والدول الأخرى في المنطقة التي لا تزال تدرس فكرة التبني.

الكلمات المفتاحية: *معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، نظرية التشريع، الإلزام المحاسبي، حماية المستثمرين، النمو الاقتصادي.*

المقدمة ومشكلة الدراسة

أكدت دراسات عديدة في الفكر المحاسبي على أن تبني معايير التقارير المالية الدولية (International Financial Reporting Standard- IFRS) - باعتبارها معايير محاسبية عالية الجودة - يساهم في زيادة جودة التقارير المالية، من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Earnings Management)، وعدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry). فضلًا عن زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات، وتحسين الشفافية، بما يدعم من قابليتها للمقارنة، ويعمل على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي (Joanne et al., 2013: 2).

غير أن اتخاذ قرار تبني معايير IFRS من قبل الدول لم يكن موحدًا. ففي حين تبنت بعض الدول IFRS بدون شرط أو قيد. تأخرت دول أخرى في اتخاذ قرار التبني. كما أن التبني لم يأت على مستوى واحد. حيث تم تبني معايير IFRS من خلال ثلاث استراتيجيات، تتمثل في التقارب (Convergence)، والتبني الجزئي (Partial Adoption)، والتبني الكامل (Full Adoption).

* تم استلام البحث في ديسمبر 2016، وقبل للنشر في مايو 2017.

(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2019.27746

وعليه حاولت دراسات عديدة في الفكر المحاسبي تحليل أسباب اختلاف قرارواستراتيجيات التبني لمعايير IFRS، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه التبني، سواء أكان ذلك على مستوى دولة واحدة أم على مستوى مجموعة من الدول. وأظهرت نتائج هذه الدراسات أن الاختلاف في العوامل القانونية، والاقتصادية، مقارنة بالعوامل البيئية الأخرى يعد من أهم الأسباب وراء تباين قرارواستراتيجيات التبني (Chamisa, 2000; Ashraf & Ghani, 2005).

ونظرًا لأهمية المؤشرات القانونية والاقتصادية ودورها المباشر في التأثير على طبيعة وجودة الأنظمة المحاسبية المطبقة في الدول، سعت الدراسة الحالية إلى التركيز على دور هذه المؤشرات في تحديد ملامح النظام المحاسبي وبيئة الأعمال في الدول عينة الدراسة. وعليه فإن مشكلة الدراسة تتضح من خلال دراسة تأثير هذه المؤشرات في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS، ومن هذا السياق يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

- ما هو تأثير طبيعة النظام القانوني في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS؟
- ما هو تأثير درجة الإلزام المحاسبي في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS؟
- ما هو تأثير قوانين حماية المستثمرين في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS؟
- ما هو تأثير مستوى النمو الاقتصادي في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS؟

أهداف وأهمية الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة المطروحة، فإن الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في اختبار تأثير مؤشرات بيئة الأعمال في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS. ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1- التعريف بنظرية التشريع وتطبيقاتها المحاسبية.
2- اختبار تأثير طبيعة النظام القانوني في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS.
3- اختبار تأثير درجة الإلزام المحاسبي في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS.
4- اختبار تأثير قوانين حماية المستثمرين في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS.
5- اختبار تأثير مستوى النمو الاقتصادي في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS.
6- تقييم بيئة الأعمال في دول الشرق الأوسط.

أما أهمية الدراسة على المستوى الأكاديمي فترجع إلى أهمية كل من موضوع المؤشرات البيئية بشكل عام، والقانونية والاقتصادية بشكل خاص، فضلًا عن أن تبني معايير IFRS يعتبر من الموضوعات التي شغلت الفكر المحاسبي المعاصر، وعليه فإن الدراسة الحالية سوف تكون إضافة جديدة إلى المكتبة العربية من خلال:

- دراسة أهم التحديات أمام قرار تبني معايير IFRS، وتحديدًا في مرحلة تهيئة بيئة الأعمال.
- التعريف بأهم المؤشرات القانونية (طبيعة النظام القانوني، الإلزام المحاسبي، حماية المستثمرين)، والمؤشرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي) وإظهار دورها في تحديد طبيعة النظام المحاسبي المطبق.

كما تتجلى أهمية الدراسة على المستوى التطبيقي من خلال دورها في تعريف المُشرع المحاسبي والهيئات المشرفة على الأسواق المالية في دول الشرق الأوسط بأهم المؤشرات التي شجعت الدول في المنطقة على الإقبال على تبني معايير IFRS، وذلك من خلال عمل مقارنة بين تجارب مجموعة من دول المنطقة؛ بما يوفر الفرصة للتعرف على مستلزمات التهيئة لاتخاذ قرار التبني بالنسبة للدول الأخرى التي لا تزال في مرحلة دراسة قرار التبني.

وانطلاقًا من أهمية الدراسة وتحقيقًا لأهدافها، فقد تم تخصيص جزء لعرض الإطار النظري للدراسة الذي تضمن مبحثين، خُصص الأول لتعريف القارئ بنظرية التشريع في حين خصص المبحث الثاني لعرض مؤشرات بيئة الأعمال. كما تضمنت الدراسة جزءًا خاصًا لعرض الدراسات السابقة التي تم اعتمادها في بناء فروض الدراسة. وقبل تحليل البيانات واختبار الفروض تم عرض منهجية الدراسة. أما الجزء الأخير من الدراسة فقد خصص لعرض النتائج والتوصيات.

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول- نظرية التشريع (Regulation Theory)

أشار (Gaffikin , 2005) إلى أن التشريع يمثل مجموعة محددة من الأوامر والقواعد القانونية التي تصدرها الدولة. والهدف الرئيس من وجود التشريع هو حماية الحقوق للجهات المستفيدة، غير أن شمولية هذا الهدف تتوقف على عدة وجهات نظر والتي تم تأطيرها فكريًا من خلال نظريات التشريع المختلفة، وكما يلي:

1- **نظرية المصالح العامة Public Interest Theory:**

تعود أساسيات هذه النظرية إلى كل من علم الاقتصاد والسياسة، وكان أول من وضعها Arthur Cecil Pigou (Adams & Tawer, 1994). وتعتبر من النظريات الكلاسيكية للتشريع. وتهدف إلى حماية جميع المصالح العامة، من خلال الاستجابة لمتطلبات الجمهور، دون تغليب لمصلحة إحدى الفئات على حساب مصالح الفئات الأخرى. ويعمل مجلس التشريع كمراقب لمصالح فئات وأطراف المجتمع الذين ليس لديهم سلطة على التشريع (Cardoso, 2008).

2- **نظرية المصالح الخاصة Private Interest Theory:**

تعود أساسياتها إلى العلوم السياسية (Adams & Tawer, 1994)، وتعتبر بديلًا لنظرية المصالح العامة. وبموجب هذه النظرية فإن التشريع يهدف إلى خدمة مصالح مجموعة معينة من الأطراف المستفيدة الذين لديهم سلطة كبيرة وقوة في التأثير في مجلس التشريع والمُشرع (Cardoso, 2008; Gaffikin, 2005).

3- **النظرية الاقتصادية للتشريع :Economic Regulation Theory**

يعتبر Stigler أول من وضعها في سنة 1971 (Gaffikin, 2005). ويعود ظهورها إلى قصور النظريات السابقة في توفير الأدلة التجريبية وحل المشكلات التشريعية (Cardoso, 2008). وبموجب هذه النظرية فإن المجلس التشريعي والمُشرع هم من يقومون بوضع التشريع من أجل حماية أنفسهم من ضغوط السلطة في ظل تضارب المصالح، ووجود تهديدات المنافسة الخارجية (Adams & Tawer, 1994).

تعود بدايات تبني نظرية التشريع في أدبيات الفكر المحاسبي إلى مجموعة من الأسباب تمثلت بانفصال الملكية عن الإدارة، وظهور مجموعة مشكلات مرتبطة بتكاليف الوكالة، من ضمنها مشكلة عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry)، والتي تفترض أن أحد الأطراف (الوكيل) لديه معلومات أكثر من الطرف الآخر (الأصيل)، وعليه فإن المالك ليس لديه قدرة على مراقبة جميع أعمال الإدارة، نظرًا لكونها قد تعمل على مراعاة مصالحها دون مصالح المالكين وبقية الأطراف المستفيدة؛ نتيجة تعارض بين الأهداف والرغبات للمالكين والإدارة (Hendriksen & Breda, 2001)، فضلًا عن مشكلة المخاطر الأخلاقية (Moral Hazard) التي تعرف بأنها الأعمال التي يقوم بها الوكيل (الإدارة)، وتكون غير ملاحظةٍ من قبل الأصيل (المالك)؛ من أجل تحقيق مصالحه الشخصية على حساب مصالح الأصيل (Padilla, 2006). وهنا ظهرت الحاجة إلى وجود رقابة ثابتة وقوية يمارسها التشريع على الأنشطة التي تقوم بها الشركات، من خلال وضع إطار عام يتم تقييمه لاحقًا من قبل المجتمع. وعليه ظهرت الحاجة إلى وضع معايير محاسبية تحدد إطار إعداد وعرض القوائم المالية بما يساعد في تحديد نتيجة النشاط وطبيعة المركز المالي للشركة.

وتعتبر المعايير المحاسبية إحدى الأدوات الرئيسة للتشريع المحاسبي، فهي تمثل محاولة وضع إطار عام للممارسات المحاسبية للحد من مشكلات الوكالة (Cardoso, 2008). غير أن وضع أو تبني معايير محاسبية بذاتها ليست عملية إجرائية بحتة، وإنما تتوقف على مجموعة من المؤشرات التي قد تؤثر في طبيعة الأنظمة المحاسبية المطبقة. حيث أظهرت نتائج محاسبية عديدة وجود تباين في المعايير والأنظمة المحاسبية المطبقة في الدول حول العالم بشكل عام، والدول النامية والمتقدمة بشكل خاص؛ نظرًا لاختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبناة في هذه الدول (سواء أكانت مدخل تنظيم ذاتي، أم مدخل تنظيم قانوني). ويعود هذا الاختلاف إلى عوامل قانونية، واقتصادية، واجتماعية (سعاد، 2010 ; Guerreiro et al., 2008). وعليه فإن وضع أو تبني معايير محاسبية يعتبر قرارًا لا يمكن أن ينفصل عن طبيعة ومكونات بيئة الأعمال.

المبحث الثاني- مؤشرات بيئة الأعمال:

1- المؤشرات القانونية:

أ- طبيعة النظام القانوني:

إن اختلاف طبيعة النظام القانوني المطبق في الدولة يؤدي إلى اختلاف في طبيعة الأنظمة المحاسبية المطبقة فيها، نظرًا لدوره المباشر في صياغة خصائص النظام المحاسبي (Guerreiro et al., 2008)، فطبيعة النظام القانوني المطبق تحدد القوانين المنظمة لحقوق الدائنين وحقوق المساهمين وحقوق الملكية الخاصة، فضلًا عن القوانين المنظمة لعمل البنوك والبورصات والاقتصاد بشكلٍ عام (Beck et al., 2002). وهناك دراسات عديدة في الفكر المحاسبي التي ميزت بين الدول المنتمية لمجموعة Common Law مقارنة بالدول المنتمية لمجموعة Code Law، وتشير هذه الدراسات إلى تأثير هذا الاختلاف في طبيعة وجودة النظام المحاسبي المطبق فيها (Al-Akra et al., 2009; La Porta et al., 1997).

ب- الإلزام المحاسبي:

إن وجود درجة من الإلزام بتطبيق الأنظمة المحاسبية المتبناة ينعكس إيجابيًا على موضوعية المخرجات المحاسبية (Tyrrall et al., 2007; Fernandez, 2010). حيث إن وجود إلزام محاسبي يضمن الالتزام بتبني مستوى متفق عليه من الشفافية، والإفصاح عن المعلومات التي من شأنها أن تلبي احتياجات جميع الأطراف المستفيدة دون تغليب مصالح فئة محددة، بما يسمح لها بالتأكد من أن الإدارة تعمل على مراعاة مصالحها داخل الشركة (La Porta et al., 1997).

ج- حماية المستثمرين:

إن حماية المستثمرين مرتبطة بقوة حوكمة الشركات، وتأتي هذه الحماية من خلال التزام الشركة بتشريعات وقوانين تضمن تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي عالية الجودة التي توفر المعلومات اللازمة للمستثمرين؛ للتأكد من أن الإدارة تعمل على حماية مصالحهم داخل الشركة. فضلًا عن حماية حقوقهم الأخرى، كتَسَلُّم التوزيعات، وتصويت مجلس الإدارة، وحضور الاجتماعات (La Porta et al., 2000). وعليه فإن الدول التي تهتم بوضع قوانين لحماية المستثمرين تسعى إلى رفع جودة المخرجات المحاسبية، من خلال تبني معايير محاسبية عالية الجودة لعلاقتها المباشرة بتطور الأسواق المالية من جهة، ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى (Tang et al., 2008).

2- المؤشرات الاقتصادية:

يظهر الدور المباشر للمؤشرات الاقتصادية في التأثير على طبيعة النظام المحاسبي في الدولة، من خلال دورها في توفير الموارد المالية اللازمة لبناء وتطوير الممارسات المحاسبية الجديدة (Adhikari & Tondkar, 1992). فكلما كان الاقتصاد متطورًا، كان ذلك حافزًا على تطوير النظام المحاسبي من خلال توفير إمكانات مادية لتطوير الأسواق المالية، فضلًا عن إمكانية توفير كوادر محاسبية متطورة عن طريق رفع مستوى التعليم في الجامعات، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي اللازم لإنشاء وتطوير الهيئات المحاسبية، وتوفير التدريب اللازم والتعليم المستمر لها، وبما ينعكس على زيادة إمكان تبني وتطبيق معايير محاسبية عالية الجودة مثل IFRS (Zeghal & Mhedhbi, 2006).

رابعًا- دراسات سابقة وتطوير فرضيات الدراسة الحالية

الفرضية الأولى

استهدفت دراسة (Jaggi & Yee Low, 2000) تحليل تأثير المؤشرات القانونية في جودة الأنظمة المحاسبية المطبقة في 28 دولة خلال عام 1998، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح في التقارير المالية للشركات العاملة في دول الـ Common Law أكثر شفافية منه في مثيلاتها من الشركات العاملة في دول الـ Code Law. أما في نطاق الدول العربية، فقد استهدفت دراسة (Al-Akra et al., 2009) اختبار تأثير المؤشرات القانونية في صياغة ملامح النظام المحاسبي المطبق في 158 شركة من الشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق عمَّان للأوراق المالية للفترة ما بين 1997 - 2002. وأظهرت الدراسة تأثر الممارسات المحاسبية والإفصاح المحاسبي في الأردن بالنظام القانوني الذي خلَّفه الاستعمار البريطاني.

وعلى الرغم من ذلك، أظهرت نتائج دراسات أخرى عدم وجود تأثير لطبيعة النظام القانوني في قرار تبني معايير IFRS، حيث قامت دراسة (المجربي، 2012) بتحليل قدرات الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية على تبني معايير IFRS للعام 2012، وذلك من خلال التركيز على بعض متطلبات التبني، ومنها طبيعة النظام القانوني. واعتمدت في ذلك على دراسة ميدانية تضمنت استطلاع رأي عينة من (86) مديرا ماليًا ومدققًا خارجيًا. وتوصلت الدراسة إلى أن ضَعف النظام القانوني وعدم الاستقرار السياسي لم يحولا دون اتخاذ قرار تبني معايير IFRS، مما انعكس بشكل مباشر على عدم نجاح القرار، نتيجة لعدم تحقيق المزايا المتوقعة من التبني. وفي ضوء تباين نتائج الدراسات السابقة يمكن تحديد الفرضية الأولى (مع عدم تحديد اتجاه للتأثير):

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة النظام القانوني في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS.

الفرضية الثانية

تعتبر دراسة (Christensen et al., 2012) من بين الدراسات التي سعت إلى بيان أهمية وجود إلزام محاسبي بتطبيق معايير IFRS في نجاح عملية التبني. وشملت الدراسة مجموعة من الدول الأوروبية للفترة ما بين 2001-2009. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للإلزام المحاسبي بتطبيق معايير IFRS في تحقيق الأهداف المرجوة من التبني والمتمثلة بزيادة جودة التقارير المالية. وأظهرت دراسة (Chand, 2005) نتائج مشابهة في عينة من دول جزر المحيط الهادي (فيجي، بابا نيوغينيا) للعام 1998. حيث أكدت نتائج الدراسة أن الإقبال على قرار التبني في دولة فيجي ونجاحه يعود إلى وجود قوانين فعالة للإلزام بتطبيق IFRS، حيث نصت التشريعات على فرض غرامة مالية على الشركات التي لم تلتزم بتبني IFRS، في حين أظهرت النتائج وجود ضعف في درجة الإلزام بتطبيق معايير IFRS في دولة بابا نيوغينيا، حيث إن التبني جاء بشكل عشوائي. وأخيرا، أكدت النتائج على أهمية التهيئة لإنجاح قرار تبني معايير IFRS من خلال مناقشة المتطلبات التي التزمت بها دولة «فيجي» مقارنة بدولة بابا نيوغينيا. وفي الاتجاه نفسه أكد (Witzky, 2015) نتائج مشابهة في عينة من الشركات الألمانية للفترة ما بين 2004-2012. حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين درجة الإلزام والإقبال على قرار تبني معايير IFRS.

أما دراسة (Tyrrall et al., 2007) فهدفت إلى التعرف على مدى توافر متطلبات نجاح تبني معايير IFRS في عينة من الشركات المسجلة في سوق كازاخستان للأوراق المالية للفترة ما بين 1991 -2006. وكان من ضمن العناصر التي ركزت عليها الدراسة هو أهمية وجود الإلزام المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى أن بيئة كازاخستان غير مهيأة لتبني معايير IFRS بسبب ضعف العوامل السياسية والاقتصادية بشكل عام، نتيجة لعدم وجود قوانين تُلزم الشركات بتطبيق هذه المعايير، فضلًا عن عدم توافر البنية التحتية اللازمة لتدريب الكوادر المحاسبية بشكل خاص.

وفي نطاق الدول العربية، فقد سعت دراسة (حميدان، 2010) إلى التعرف على مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق معايير IFRS للفترة ما بين 2003-2007. وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى عالٍ من الإلزام المحاسبي؛ نتيجة لتوافق قوانين المؤسسة مع قواعد ومتطلبات معايير IFRS، مما انعكس بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية للمؤسسة.

في حين أكدت دراسات أخرى على عدم وجود تأثير لدرجة الإلزام في الإقبال على التبني، مثل دراسة (عاشور، 2009) التي تناولت عينة من الشركات المساهمة العاملة في فلسطين. حيث أظهرت نتائج الدراسة أن اتخاذ قرار التبني تم على الرغم من افتقار الهيكل التشريعي للشركات الصناعية في فلسطين إلى وجود قوانين تلزم الشركات بتطبيق معايير IFRS. وفي ضوء هذا التباين في نتائج الدراسات السابقة يمكن صياغة الفرضية الثانية بدون تحديد اتجاه للتأثير، وكما يلي:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإلزام المحاسبي في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS.

الفرضية الثالثة

أكد كل من (Renders & Gaeremynck, 2005) على أن الدول الأوربية التي تتمتع بوجود قوانين فعالة لحماية المستثمرين تكون أكثر إقبالًا على تبني IFRS. وفي الاتجاه نفسه، جاءت دراسة (Houqe et al.,2010) لتؤكد نتائج مشابهة في 46 دولة للفترة ما بين 1998-2007. حيث توصلت الدراسة إلى أن تبني معايير IFRS يؤثر إيجابيًا في جودة القوائم المالية بشكل عام وجودة الأرباح بشكل خاص، تحديدًا في الدول التي تتمتع بوجود قوانين فعالة لحماية المستثمرين فيها.

أما في نطاق الدول العربية فقد استهدفت دراسة (مليجي، 2014) اختبار تأثير تبني معايير IFRS في قرارات المستثمرين في (46) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية للفترة ما بين 2007-2013. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير IFRS في زيادة ثقة المستثمرين من خلال زيادة قابلية المعلومات المالية للمقارنة، وتحسين القدرة على تقييم أداء الشركة، فضلًا عن تحسين الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات. وعلى الرغم من ذلك أكدت نتائج دراسات أخرى على أن ضعف قوانين حماية المستثمرين أو حتى عدم وجودها لا يحول دون اتخاذ قرار تبني معايير IFRS مثل دراسة (Hope et al., 2006) التي تناولت عينة مكونة من (38) دولة لسنة 2004. وفي ضوء التباين السابق في نتائج الدراسات السابقة يمكن صياغة الفرضية الثالثة بدون تحديد اتجاه التأثير، وذلك كما يلي:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقوانين حماية المستثمرين في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS.

الفرضية الرابعة

ناقشت دراسة (Zeghal & Mhedhbi, 2006) تأثير مجموعة من المؤشرات البيئية في قرار تبني IFRS. وتعتبر المؤشرات الاقتصادية من بين أهم المؤشرات البيئية التي ركزت عليها الدراسة، حيث شملت 32 دولة لعام 2003، وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابي للمؤشرات الاقتصادية معبرا عنها بمستوى النمو الاقتصادي (GDP-Gross Domestic Product) في الإقبال على تبني معايير IFRS. حيث أكدت الدراسة على أن الدول النامية التي تتمتع بنمو اقتصادي عالٍ (High GDP) أكثر إقبالًا على تبني معايير عالية الجودة مثل IFRS، مقارنة بالدول التي تقع ضمن مستوى اقتصادي أقل نموًا (Low GDP). وفي الاتجاه نفسه أظهرت دراسة (Zehri & Abdelbaki, 2013) نتائج مشابهة في 74 دولة للعام 2008.

أما في نطاق الدول العربية فقد أظهرت نتائج دراسة (الشرقاوي، 2014) في مصر لعام 2009، أن إنجاح تبني معايير IFRS في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم يحتاج إلى العديد من المتطلبات المرتبطة بتحقق نمو اقتصادي يسمح بتحمل تكاليف إضافية، مثل (تكاليف البرامج والتدريب، وتكاليف ورسوم البرامج الاستشارية، وتكاليف تدقيق الحسابات)، بالإضافة إلى تكاليف التطوير والتنمية، وتجهيز البنية التحتية.

وعلى الرغم من ذلك أظهرت نتائج دراسات سابقة أخرى عدم وجود تأثير للنمو الاقتصادي في الإقبال على تبني معايير IFRS، مثل دراسة (Ballas et al., 2010) التي استهدفت تحليل قرار تبني معايير IFRS في الدول النامية، بالتركيز على اليونان، للفترة ما بين 1995 – 2004. واعتمدت في ذلك على دراسة ميدانية تضمنت استطلاع رأي (100) مدير مالي. وتوصلت الدراسة إلى أن اتخاذ قرار التبني في اليونان لم يتأثر بعدم توافر المتطلبات الاقتصادية اللازمة لإنجاح التبني. وفي ضوء تباين نتائج الدراسات السابقة يمكن صياغة الفرضية الرابعة بدون تحديد اتجاه التأثير:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمستوى النمو الاقتصادي في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS.

وأخيرًا، ولإعطاء صورة متكاملة عن طبيعة تأثير هذه المؤشرات مجتمعة على قرار التبني، فقد قامت الدراسة الحالية بتطوير قياس موحد (Composite Measure - CM) يجمع تأثير كل من المؤشرات القانونية والاقتصادية في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS، ويسمح باختبار فرضية رئيسة تتمثل بـ ***«يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية موجبة لمؤشرات بيئة الأعمال في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS».***

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

في ضوء ما سبق يمكن تحديد أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تناولت دراسة تأثير مجموعة من المؤشرات القانونية والاقتصادية في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS، وذلك كما يلي:

1- جاءت الدراسات السابقة في الدول العربية على مستوى دولة واحدة، مثل (مليجي،2014؛ وحميدان، 2010؛ والمجربي،2012؛ و Al-Akra et al., 2009)، في حين ركزت الدراسة الحالية على عمل دراسة مقارنة لتجربة تسع دول عربية لم يسبق دراستها مجتمعة في أدبيات الفكر المحاسبي.

2- ركزت الدراسات السابقة على استخدام مؤشر منفرد مثل (Jaggi & Yee Low, 2000; Zehri & Abdelbaki, 2013; Renders & Gaeremynck, 2005)، مما ترتب عليه إعطاء صورة غير متكاملة عن طبيعة تأثير هذه المؤشرات مجتمعة على قرار التبني. وعليه قامت الدراسة الحالية، وفي ظل تعدد المؤشرات بتطوير مقياس موحد (Composite Measure)

إلى جانب استخدام المؤشرات منفردة لعمل مقارنة مع ما قدمته الدراسات السابقة، مما يوفر مقياسًا أكثر شمولية لتفسير تأثير هذه المؤشرات في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS.

3- تعتمد منهجية الدراسة الحالية على أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المالية وغير المالية المسجلة في الأسواق المالية لعينة من دول الشرق الأوسط، وهي بذلك تختلف عن دراسة (حميدان، 2010؛ وعاشور، 2009)، التي اقتصرت على الشركات الصناعية، ودراسة مليجي (2014) التي ركزت على القطاع المالي (البنوك والتأمين). كما إنها تختلف عن دراسات سابقة أخرى مثل: (Christensen et al., 2012; Witzky, 2015; Ballas et al., 2010، والمجربي، 2012) التي اعتمدت على قائمة الاستقصاء لتجميع بيانات الدراسة.

خامسًا- منهجية الدراسة

1- منهج وأسلوب الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن مسحًا مكتبيًا بالرجوع إلى المراجع والمصادر لبناء الإطار النظري للدراسة، والاطلاع على الدراسات السابقة لبناء الفروض، إلى جانب اعتماد أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، حيث تم تحليل التقارير المالية للشركات عينة الدراسة لاختبار الفروض، وتحليل البيانات، وعمل المقارنات اللازمة في الجانب التطبيقي من الدراسة.

2- عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات

تكوَّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة المالية وغير المالية المسجلة في الأسواق المالية لتسع دول في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من 2001 إلى 2010، والمتاحة على موقع البيانات المعروفة باسم Osiris[1] الذي تتوفر لديه البيانات لجميع متغيرات الدراسة. والجدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة، وعدد الشركات، والنسبة المئوية حسب الدول وخلال مدة الدراسة.

ويتضح من الجدول (1) أن عينة الدراسة تضمنت (7504) شركة خلال مدة الدراسة من 2001 ولغاية 2010. وهي موزعة على تسع دول. حيث تأتي الأردن في المقدمة بعدد شركات (1813)، وبنسبة (24.2%)، وتليها الكويت بعدد شركات (1477) وبنسبة (19.7%)، ثم عُمان بعدد شركات (1115)، وبنسبة (14.8%). أما لبنان فتأتي في المركز الأخير بعدد شركات (89)، وبنسبة (1.2%).

الجدول رقم (1)
توزيع عينة الدراسة

Country	Observations	Percentage
Bahrain	**346**	**4.6**
Iraq	**546**	**7.3**
Jordan	**1,813**	**24.2**
Kuwait	**1,477**	**19.7**
Lebenon	**89**	**1.2**
Oman	**1,115**	**14.8**
Qatar	**295**	**3.9**
SA	**1,017**	**13.6**
UAE	**806**	**10.7**
Total	**7,504**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثَين.

(1) Osiris: هي عبارة عن قاعدة بيانات متكاملة للشركات المساهمة العامة (Public Companies) المسجلة (Listed) وغير المسجلة (Delisted) في الأسواق المالية حول العالم. وتضم هذه القاعدة 53000 منظمة أعمال، منها 42000 من غير الأمريكية.

3- نموذج الدراسة:

يتكون نموذج الدراسة من متغير معتمد واحد (IFRS)، ومتغير مستقل (مؤشرات بيئة الأعمال) معبرا عنه بمقياس موحد (Composite Measure - CM) المتضمن لكل من المؤشرات القانونية بمكوناتها الفرعية: طبيعة النظام القانوني، والإلزام المحاسبي، وحماية المستثمرين، والمؤشرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي). كما استخدمت الدراسة مجموعة من متغيرات الرقابة (Control Variables) التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة. ويتمثل هذا النموذج بالمعادلة التالية:

$$IFRS= \alpha_0+\beta_1\ CM+\beta_2\ SIZE+\beta_3\ MK+\beta_4\ BIGN + \varepsilon$$

4- متغيرات الدراسة:

أ- المتغير المعتمد

يعتبر قرار تبني معايير IFRS المتغير المعتمد لهذه الدراسة. وهو متغير وهمي يأخذ قيمة الواحد أو الصفر (1 في حالة التبني، و0 في حالة عدم التبني). والجدير بالذكر أن هذه الطريقة في القياس هي الأكثر شيوعًا، وقد تم اعتمادها في دراسات عديدة سابقة، مثل: (Zaghal & Mhedhbi, 2006 ومليجي، 2014).

ب- المتغير المستقل

تمثل مؤشرات بيئة الأعمال المتغير المستقل ومركز الاهتمام (Test Variable) لاختبار فرضيات الدراسة. وقد تم تطوير مقياس موحد (Composite Measure-CM) لقياس هذا المتغير. حيث تم أخذ الوسط الحسابي لأربعة مؤشرات تضمنت: طبيعة النظام القانوني، والإلزام المحاسبي، وحماية المستثمرين، والنمو الاقتصادي، وتم التركيز عليها من قبل الباحثين في الدراسات السابقة، وكما يلي:

ب-1- طبيعة النظام القانوني Legal Origin

هو متغير وهمي يأخذ قيمة الواحد أو الصفر (1 للدول المنتمية إلى مجموعة Common Law و0 للدول المنتمية إلى مجموعة Code Law). وقد تم اعتماد هذه الطريقة في القياس في دراسات عديدة سابقة مثل:(Al-Akra et al., 2009; Tyrrall et al., 2007; Chand, 2005). والجدير بالإشارة هنا أن الدول عينة الدراسة كانت قد تأثرت بالأنظمة القانونية التي فرضت عليها نتيجة سنوات من الاستعمار الأجنبي، فضلًا عن التزامها بالشريعة الإسلامية، مما نتج عنه خليطًا من الأنظمة القانونية انعكس على القوانين والتشريعات المطبقة في هذه الدول.

ب-2- الإلزام المحاسبي Enforcement Accounting:

تم قياس هذا المتغير في الدراسة باستخدام عنصر Rule of Law، وذلك وفقًا لما جاء في الدراسات السابقة مثل: (La Porta et al., 1998; 2000). وقد تم الحصول على هذه البيانات من دراسة قام بها (Kaufmann et al., 2010) ، وهي دراسة تابعة للبنك الدولي، حيث تم تصنيف دول العالم إلى مستويات تتراوح بين 2.5 و2.5- ، وذلك وفقًا لمجموعة من العناصر تضمنت درجة استقلال القضاء، ودرجة إلزام العقود، واستقلال التشريع، وقوة إلزام القوانين، ودرجة التلاعب بالقانون.

ب-3- حماية المستثمرين Investors Protection:

تم قياس هذا المتغير باعتماد تقييم البنك الدولي (The World Bank (2011، الذي صنف 183 دولة حول العالم إلى مستويات تتراوح بين 0 إلى 10، وفقًا لمجموعة مؤشرات تناولت: الإفصاح (Disclosure Index)، ومسئولية الإدارة (Director Liability Index)، وحقوق المساهمين (Shareholder Rights Index)، وحقوق الأقلية (Minority Investor Index)، والمِلكية (Ownership Index)، والحوكمة (Governance Index)، وتنظيم المصالح المتضاربة (Conflict of Intereset Regulation Index). حيث تم أخذ الوسط الحسابي لهذه العناصر للوصول إلى قيمة محددة تعكس مستوى حماية المستثمرين، حيث إنه كلما زادت القيمة، دلت على ارتفاع مستوى الحماية للمستثمرين.

الجدول رقم (2)
متغيرات الدراسة

المتغيرات		طريقة القياس
المتغير المعتمد		
IFRS	معايير التقارير المالية الدولية	متغير وهمي يأخذ: 1 في حالة تبني الشركة لمعايير IFRS 0 في حالة عدم تبني الشركة لمعايير IFRS
المتغير المستقل		
LORG	طبيعة النظام القانوني	متغير وهمي يأخذ: 1 إذا كانت الدولة تنتمي إلى مجموعة Common Law 0 إذا كانت الدولة تنتمي إلى مجموعة Code Law
RL	الإلزام المحاسبي	تصنيف (Kaufmann et al. 2010)
IP	حماية المستثمرين	تقييم البنك الدولي (The World Bank 2011)
GDP	النمو الاقتصادي	اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي
متغيرات الرقابة		
SIZE	حجم الشركة	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات
BIGN	نوع الشركة القائمة بعملية التدقيق	متغير وهمي يأخذ: 1 إذا كانت شركة التدقيق إحدى شركات/ مكاتب Big N 0 إذا كانت شركات تدقيق أخرى
MK	حجم الأسواق المالية	اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية

المصدر: من إعداد الباحثَين.

ب-4- النمو الاقتصادي Economic Growth

تم قياس هذا المتغير باستخدام قيمة (الناتج المحلي الإجمالي GDP). ولتجنب بعض المشكلات الإحصائية، تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي. وقد تم اعتماد هذه الطريقة في دراسات سابقة مثل: (Zeghal & Mhedhbi, 2006; Akra et al., 2009; Tyrrall et al., 2007). ويوضح الجدول (2) طريقة قياس متغيرات الدراسة في ضوء استقراء الدراسات السابقة.

ب-5- متغيرات الرقابة Control Variables

- حجم الشركة: تم قياسه على مستوى الشركات بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات (Log of Total Assets). وقد تم اعتمادها في دراسات عديدة سابقة، مثل: (Guerreiro et al., 2008; Al-Akra et al., 2010).
- نوع الشركة القائمة أو المسؤولة عن التدقيق: وتم قياسه على مستوى الشركات وهو متغير وهمي يأخذ قيمة الواحد أو الصفر، الـ (1) إذا كانت الشركة القائمة بعملية التدقيق هي إحدى شركات Big N، والـ (0) لشركات التدقيق الأخرى). وقد تم اعتمادها في دراسات عديدة سابقة مثل: (Guerreiro et al., 2008).
- حجم الأسواق المالية المسجلة فيها الشركات: تم قياسه على مستوى الدولة باستخدام القيمة السوقية (Market Capitalization-MK). ولتجنب بعض المشكلات الإحصائية، تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية. وقد تم اعتماد هذه الطريقة في دراسات عديدة سابقة مثل: (Al-Akra et al. , 2010).

سادسًا- تحليل البيانات واختبار الفروض:

1- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يُظهر الجدول (3) الملخص الإحصائي لمتغيرات الدراسة المتصلة للفترة ما بين 2001 ولغاية 2010 للدول عينة الدراسة. ويتضح أن المملكة العربية السعودية (SA) تأتي في المرتبة الأولى من حيث مؤشرات بيئة الأعمال (CM) باستخدام المؤشر الموحد، وبمتوسط حسابي (8.438)، تليها الكويت، والإمارات العربية المتحدة (UAE)، بمتوسط حسابي (8.290) و(7.715) على التوالي، في حين جاء العراق في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (5.678).

أما من حيث الإلزام المحاسبي (RL) فيتضح من الجدول (3) أن قَطر تأتي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (0.740)، وتليها الكويت، وعُمان، بمتوسطات (0.597) و(0.563) على التوالي. في حين يظهر العراق في أسفل القائمة، بمتوسط حسابي (-1.748). كما أظهر الجدول (3) نتائج متشابهة فيما يتعلق بحماية المستثمرين (IP)، حيث تأتي المملكة العربية السعودية بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (7.000)، في حين جاء في أسفل القائمة كل من العراق، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، بمتوسط حسابي (4.325).

أما من حيث النمو الاقتصادي (GDP) فتأتي المملكة العربية السعودية بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (26.591)، وتليها كل من الإمارات العربية المتحدة، والكويت، بمتوسط حسابي (26.071) و(25.239)، على التوالي. إن هذه النتائج جاءت متوافقة مع تصنيف البنك الدولي لهذه الدول ضمن قائمة دول (High Income Level).

الجدول رقم (3)
الملخص الإحصائي للمتغيرات المتصلة

Country	Variables	Mean	St. Deviation
Bahrain	CM	7.619	0.089
	RL	0.560	0.103
	IP	5.325	0.000
	GDP	23.591	0.359
Iraq	CM	5.678	2.435
	RL	-1.748	0.134
	IP	4.325	0.000
	GDP	25.139	0.466
Jordan	CM	7.046	0.093
	RL	0.346	0.102
	IP	4.325	0.000
	GDP	23.514	0.372
Kuwait	CM	8.290	0.104
	RL	0.597	0.034
	IP	6.325	0.000
	GDP	25.239	0.392
Lebanon	CM	7.101	0.039
	RL	-0.504	0.213
	IP	5.000	0.000
	GDP	23.933	0.253
Oman	CM	7.712	0.113
	RL	0.563	0.107
	IP	5.000	0.000
	GDP	24.285	0.406

Country	Variables	Mean	St. Deviation
Qatar	CM	7.649	0.197
	RL	0.740	0.181
	IP	5.000	0.000
	GDP	24.855	0.645
SA	CM	8.438	0.101
	RL	0.160	0.072
	IP	7.000	0.000
	GDP	26.591	0.361
UAE	CM	7.715	0.069
	RL	0.465	0.101
	IP	4.325	0.000
	GDP	26.071	0.343

المصدر: من إعداد الباحثَين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام .SAS

يتضح من الجدول (4) أن (34.93%) من الشركات عينة الدراسة قامت بتبني معايير IFRS، مقارنة بنسبة (65.07%) من الشركات عينة الدراسة لم تقم بتبني هذه المعايير خلال فترة الدراسة. كما يظهر الجدول أن نسبة (60.85%) من الشركات عينة الدراسة تعمل في دول تنتمي إلى مجموعة (Code Law)، مقارنة بنسبة (39.15%) منها تعمل في دول تنتمي إلى مجموعة (Common Law). وأخيرا، فإن نسبة (40.63%) من الشركات عينة الدراسة توظف إحدى شركات أو مكاتب BIGN لتدقيق قوائمها المالية مقارنة بنسبة (59.37%) من الشركات عينة الدراسة التي توظف شركات تدقيق أخرى.

الجدول رقم (4)
الملخص الإحصائي للمتغيرات الوهمية

Variables	0	1
IFRS	65.07	34.93
LORG	60.85	39.15
BIGN	59.37	40.63

المصدر: من إعداد الباحثَين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام .SAS

2- **تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة:**

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لدراسة نوع وقوة علاقة الارتباط بين تبني معايير IFRS والمؤشر الموحد المعتمد لبيئة الأعمال من جهة، وبين تبني معايير IFRS والمؤشرات القانونية والاقتصادية ومتغيرات الرقابة من جهة أخرى. ويتضح من الجدول (5) أن هناك علاقة ارتباط طردية بين تبني معايير IFRS وبيئة الأعمال، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.117) عند مستوى معنوية (1%)، مما يشير إلى أن تهيئة وإعداد بيئة الأعمال يترتب عليها زيادة الإقبال على تبني معايير IFRS. كما أظهر الجدول (5) وجود علاقة ارتباط إيجابية بين تبني معايير IFRS وكل من طبيعة النظام القانوني المطبق، والإلزام المحاسبي، ووجود علاقة ارتباط سلبية مع حماية المستثمرين عند مستوى معنوية (1%).

في حين اتضح عدم وجود علاقة ارتباط بين تبني معايير IFRS والنمو الاقتصادي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط سالبة عند مستوى معنوية (0.635)، مما يشير إلى أن اختلاف مستوى النمو الاقتصادي بين الدول عينة الدراسة لم يؤثر على مستوى إقبالها على التبني. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين حجم الشركات والإقبال على تبني معايير IFRS، حيث كانت قيمة معامل الارتباط موجبة عند مستوى معنوية (1 %). في حين اتضح عدم وجود علاقة ارتباط بين كل من نوع الشركة القائمة بعملية التدقيق، وحجم الأسواق المالية، والإقبال على تبني معايير IFRS.

الجدول رقم (5)

مصفوفة الارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

Pearson Correlation Matrix										
Variables		IFRS	ARQ	LORG	RL	IP	GDP	SIZE	MK	BIGN
IFRS	Person	1								
	Sig									
CM	Person	0.117	1							
	Sig	0001.>								
LORG	Person	0.166	0.316	1						
	Sig	0001.>	0001.>							
RL	Person	0.259	0.508	0.400	1					
	Sig	0001.>	0001.>	0001.>						
IP	Person	-0.031	0.585	0.352	0.214	1				
	Sig	0.008	0001.>	0001.>	0001.>					
GDP	Person	-0.006	0.749	-0.106	-0.094	0.588	1			
	Sig	0.635	0001.>	0001.>	0001.>	0001.>				
SIZE	Person	0.294	0.448	0.058	0.424	0.375	0.372	1		
	Sig	0001.>	0001.>	0001.>	0001.>	0001.>	0001.>			
MK	Person	0.017	0.365	-0.190	-0.034	0.627	0.804	0.319	1	
	Sig	0.134	0001.>	0001.>	0.003	0001.>	0001.>	0001.>		
BIGN	Person	0.019	0.123	0.008	0.214	0.007	0.042	0.213	-0.039	1
	Sig	0.103	0001.>	0.463	0001.>	0.519	0.0003	0001.>	0.0008	

المصدر: من إعداد الباحثَين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام SAS.

3- اختبار T لمتغيرات الدراسة:

تم عمل مقارنة لمؤشرات بيئة الأعمال (المؤشر الموحد) بين الدول التي تبنت معايير IFRS والدول التي لم تقم بتبنيها، وذلك من خلال استخدام اختبار (Two Sample T- test). ويعرض الجدول (6) نتيجة المقارنة. حيث يتضح أن المتوسط الحسابي لمؤشرات بيئة الأعمال باستخدام المؤشر الموحد (CM) في الدول التي تبنت معايير IFRS أكبر من المتوسط الحسابي في الدول التي لم تقم بتبنيها، حيث بلغ (7.741)، مقارنة بقيمة (7.484)، مما يشير إلى أن ارتفاع مستويات تهيئة بيئة الأعمال كانت سببًا في زيادة الإقبال على اتخاذ قرار التبني. أما فيما يتعلق بطبيعة النظام القانوني، فيتضح من الجدول (6) أن قيمة المتوسط الحسابي للمتغير (LORG) في الدول التي تبنت معايير IFRS بلغت (0.483)، وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي (0.319) للدول التي لم تتبنَّ هذه المعايير، مما يؤكد وجود فروق معنوية بين النظام القانوني في الدول التي تبنت هذه المعايير والدول التي لم تتبناها. كما أظهرت نتائج التحليل أن قيمة المتوسط الحسابي للإلزام المحاسبي في الدول التي تبنت معايير IFRS بلغت (0.482)، وهي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي (0.144) في الدول التي لم تتبنَّ هذه المعايير. كما أظهرت نتائج التحليل أن قيمة المتوسط الحسابي لحماية المستثمرين في الدول التي تبنت معايير IFRS (5.186) أكبر من قيمة المتوسط الحسابي (4.955) للدول التي لم تتبنَّ هذه المعايير. وأخيرا، أظهرت النتائج عدم وجود فروق معنوية من حيث مؤشر النمو الاقتصادي في الإقبال على تبني معايير IFRS.

الجدول رقم (6)

اختبار T لمؤشرات جودة التشريع المحاسبي

Variables	IFRS=1	IFRS=0	p-value
CM	7.741	7.484	0001.>
LORG	0.483	0.319	0001.>
RL	0.482	0.144	0001.>
IP	5.186	4.955	0.0053
GDP	24.788	24.804	0.6147

المصدر: من إعداد الباحثَين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام .SAS

4- نتائج تحليل الانحدار الخطي:

يعرض الجدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي لقياس تأثير المتغير المستقل (مؤشرات بيئة الأعمال)، ومتغيرات الرقابة في المتغير التابع (الإقبال على تبني معايير IFRS). حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares-OLS) في صياغة نموذج الانحدار الخطي (البسيط والمتعدد) في الأعمدة (1)، و(2)، و(4). بينما تم استخدام الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) في العمود (3).

الجدول رقم (7)
نتائج تحليل الانحدار الخطي

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)
Intercept	*-0.080	***0.553	0.866	***-1.469
CM	***0.057	***0.026	**0.135	
LORG				***0.287
RL				***0.088
IP				***-0.198
GDP				***-0.030
SIZE		***0.065	***0.326	***0.068
BIGN		0.001	***-0.266	***-0.063
MK		***-0.048	***-0.250	***-0.111
Adj-R^2	**1.36**	**10.19**	**13.66**	**18.78**
F-value	**104.66**	**215.28**		**219.45**
Pr>F	**0001.>**	**0001.>**		**0001.>**
Likelihood ratio			***701.90**	
Wald ratio			***584.15**	
				Indicate significance at the 10%, * ,** ,* 5%, 1% level, respectively**

المصدر: من إعداد الباحثَين في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام .SAS

يتضح من الجدول (7) - العمود (1) أن قيمة معامل الانحدار للمتغير (CM) موجبة، وبلغت (0.057) عند مستوى المعنوية (1%)، مما يشير إلى أن ارتفاع مستويات تهيئة بيئة الأعمال يترتب عليها زيادة في الإقبال على تبني معايير IFRS، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسة للدراسة.

وتم تأكيد هذه النتائج[1] عند استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في العمود (2)، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار للمتغير (CM) (0.026) عند مستوى معنوية (1%). والجدير بالإشارة أن قيمة معامل الانحدار للمتغير (CM) استمرت في الاتجاه نفسه، مع انخفاض في درجة المعنوية (عند مستوى 5 %) المعروضة في الجدول (7) - الأعمدة (1)، و(2) عند استخدام الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) في العمود (3). إن هذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة مثل: (Zeghal & Mhedhbi, 2006; Renders & Gaeremynck, 2005).

وبالرجوع لنتائج متغيرات الرقابة وتأثيرها في تحديد مستوى الإقبال على تبني معايير IFRS، يتضح من الجدول رقم (7)، العمود (2) وجود تأثير معنوي موجب لحجم الشركات، حيث بلغ معامل الانحدار (0.065)، عند مستوى معنوية (1 %). مما يشير إلى أن زيادة حجم الشركة تزيد من إقبالها على تبني معايير IFRS؛ نتيجة لما تتمتع به من قدرات مادية وبشرية تساعدها على ذلك، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات سابقة، مثل: (Chen & Tang , 2010; Houqe et al., 2010; Guerreiro et al., 2008). بينما أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي لحجم الأسواق المالية المسجلة فيها

(1) تجدر الإشارة هنا أنه عندما تم استخدام اختبار الارتباط الذاتي (Durbin Watson Test- D-W) للتأكد من صلاحية البيانات للتحليل، أظهر الاختبار أن قيم (D-W) المحسوبة بالنسبة لنموذج الدراسة بلغت (1.2925)، وهي بذلك لا تقع ضمن المدى الملائم (1.5-2.5)، مما يدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) التي قد تؤثر على صحة النتائج، ولمعالجة هذه المشكلة، تمت إعادة تحليل الانحدار باستخدام اختبار اللامعلمية (Nonparametric test). وأظهرت النتائج (غير معروضة) أن قيمة معامل الانحدار للمتغير (CM) بلغت (0.025) عند مستوى معنوية 1 %، وهي بذلك تكون قد استمرت بالاتجاه ودرجة المعنوية المعروضة نفسيهما في الجدول (7) في الأعمدة (2، 1، 3).

الشركات في الإقبال على تبني معايير IFRS، حيث بلغ معامل الانحدار (-0.048) عند مستوى معنوية (1 %)، مما يشير إلى أن الأسواق المالية الصغيرة أو الناشئة أكثر إقبالًا على التبني؛ اتفاقًا مع المزايا المتحققة من تبني معايير محاسبية عالية الجودة مثل (IFRS) في زيادة شفافية الإفصاح وجودة التقارير المالية، مما يشجع تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية. وتتفق هذه النتائج مع دراسات سابقة أخرى مثل (Chen & Tang , 2010; Houqe et al., 2010). والملاحظ أن هذه النتائج استمرت في العمود (3) ماعدا ظهور تأثير سلبي للشركة القائمة أو المسؤولة عن التدقيق في الإقبال على تبني معايير IFRS، حيث بلغ معامل الانحدار للمتغير (BIGN) (-0.266) عند مستوى معنوية (1%)، مما يشير إلى أن وجود شركات التدقيق BIGN في الدول عينة الدراسة لم يكن له تأثير في زيادة إقبالها على اتخاذ قرار تبني معايير IFRS، وعلى الرغم من أن هذه النتائج تتعارض مع ما توصلت إليه دراسات سابقة مثل: (Street & Gray , 2002; Guerreiro et al.,2008)، لكنها تتفق مع نتائج دراسات سابقة أخرى مثل (Chen & Tang, 2010; Houqe et al., 2010).

وعند اختبار فرضيات الدراسة اتضح من الجدول (7)، العمود (4) أن قيمة معامل الانحدار للمتغير (LORG) - وهو أحد المؤشرات القانونية - بلغت (0.287) عند مستوى معنوية (1%). مما يشير إلى وجود تأثير معنوي قوي لطبيعة النظام القانوني المطبق في الدولة في الإقبال على اتخاذ قرار تبني معايير IFRS، حيث إن الدول التي تنتمي إلى Common Law كانت أكثر إقبالًا على التبني مقارنة بالدول التي تنتمي إلى Code Law، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة مثل (Al-Akra et al., 2009; Jaggi & Yee Low, 2000).

وبالرجوع إلى المؤشر الثاني من المؤشرات القانونية، يتضح من الجدول (7)، العمود (4) أن قيمة معامل الانحدار للمتغير (RL) بلغت (0.088) عند مستوى معنوية (1%). مما يشير إلى وجود تأثير معنوي قوي للإلزام المحاسبي في الإقبال على اتخاذ قرار تبني معايير IFRS، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة مثل (Witzky, 2015، وعاشور، 2009، وحميدان، 2010).

كما أظهر جدول (7)، عمود (4) أن قيمة معامل الانحدار للمتغير (IP) بلغت (-0.198) عند مستوى معنوية (1 %). وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة. ورغم أن هذه النتائج تتعارض مع نتائج دراسات سابقة مثل: (La Porta et al., 2000; Renders & Gaeremynck, 2005، ومليجي، 2014)، لكنها تتفق مع نتائج دراسات أخرى مثل: (Hope et al., 2006). ويرى الباحثان أن التأثير السلبي قد يعود إلى أن معايير IFRS بحد ذاتها تعمل على زيادة شفافية الإفصاح الذي يؤدي بدوره إلى التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات بما يوفر الحماية للمستثمرين، خاصة الأقلية منهم (Joanne et al., 2013). وعليه فإن الإقبال على التبني من قبل الدول التي تعاني من عدم وجود أو عدم فاعلية قوانين حماية المستثمرين من المنطقي أن يكون أكبر مقارنة بالدول الأخرى.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي) فيتضح من الجدول (7)، العمود (4) أن قيمة معامل الانحدار للمتغير (GDP) بلغت (-0.030) عند مستوى معنوية (1 %). مما يشير إلى أن دول المنطقة المصنفة من قبل البنك الدولي ضمن مستوى الاقتصاد المتوسط أو المنخفض (Lower-Middle Income Level) أكثر إقبالًا على تبني معايير IFRS من الدول المصنفة ضمن مستوى اقتصادي مرتفع (High Income Level)، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة مثل: (Ballas et al., 2010). ويرى الباحثان أن سبب إقبال الدول، ذات المستوى الاقتصادي المتوسط أو المنخفض، على تبني معايير IFRS قد يعود إلى عدم امتلاك هذه الدول للمعايير المحاسبية المحلية. وحيث إن وضع معايير محاسبية محلية يعتبر عملية مكلفة، وعليه فإن تبني معايير IFRS يوفر لها نموذج معايير محاسبية متكامل للتطبيق. أما فيما يتعلق بتأثير متغيرات الرقابة في الإقبال على تبني معايير IFRS، فيتضح من الجدول (7) العمود (4) أن قيمة معامل الانحدار لجميع المتغيرات استمرت الاتجاه ودرجة المعنوية المعروضة نفسيهما في الجدول (7) العمود (3).

وأخيرا، يوضح الجدول (7) القوة التفسيرية ($Adj\text{-}R^2$) لقرار تبني معايير IFRS. فيشير الجدول أن أعلى قيمة تبلغ (18.78) لمؤشرات بيئة الأعمال في العمود (4)، مما يشير إلى ارتفاع القيمة التفسيرية للنموذج، مقارنة بها عند استخدام الانحدار البسيط في العمود (1). كما سجل العمود (4) أعلى قيمة F المحسوبة (219.45)، وعند مستوى معنوية (1 %). مما يشير إلى أن نموذج الدراسة عالي المعنوية.

سابعًا - النتائج والتوصيات:

1- نتائج الدراسة:

أ- وجود تأثير إيجابي لكل من طبيعة النظام القانوني، ودرجة الإلزام المحاسبي في زيادة الإقبال على تبني معايير IFRS.

ب- الدول التي تعاني من ضعف في قوانين حماية المستثمرين، وضعف في نموها الاقتصادي كانت أكثر إقبالًا على تبني معايير IFRS مقارنة بالدول الأخرى.

ج- أكدت الدراسة على أن الشركات كبيرة الحجم أكثر إقبالًا على تبني معايير IFRS مقارنة بالشركات الصغيرة.

د- عدم وجود تأثير لشركات التدقيق BIGN في الدول عينة الدراسة في زيادة الإقبال على تبني معايير IFRS.

هـ- أكدت النتائج أن الأسواق المالية الصغيرة الحجم أو الناشئة في المنطقة أكثر إقبالًا على تبني معايير IFRS نظرًا للمزايا المتحققة من التبني في زيادة شفافية الإفصاح وجودة التقارير المالية، مما يشجع تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية.

2- التوصيات:

أ- ضرورة تهيئة بيئة الأعمال لقرار تبني معايير IFRS من خلال التركيز على المؤشرات القانونية بشكل عام وكل من طبيعة النظام القانوني والإلزام بشكل خاص لما لذلك من دور مهم في إنجاح قرار التبني، وخير مثال على ذلك تجربة المملكة العربية السعودية التي تعتبر رائدة في مجال التبني المدروس.

ب- تدعو الدراسة الجهات المشرفة على التشريع والهيئات المحاسبية في الدول عينة الدراسة إلى تفعيل قوة الإلزام المحاسبي بتطبيق معايير IFRS، وذلك من خلال إصدار القوانين والتعليمات المتعلقة بفرض الغرامات المالية والقانونية عند عدم الالتزام بها، حيث إن نجاح عملية التبني لن تتحقق بدون وجود تبني فعلي. حيث أظهرت النتائج انخفاض نسبة التبني الفعلي في عينة الدراسة التي بلغت (34.93).

ج- ضرورة تفعيل قوانين وآليات الحوكمة المطبقة في الدول عينة الدراسة بما ينعكس بشكل إيجابي على تحقق المزايا المتوقعة من التبني.

د- ضرورة تفعيل دور الهيئات المحاسبية المهنية المحلية في المشاركة في قرار تبني معايير IFRS من خلال تطوير وتهيئة البيئة المحاسبية، وتأهيل الكوادر المحاسبية لمواكبة الإصدارات الجديدة من المعايير، مع العمل على توفير الإيضاحات اللازمة للتطبيق، فضلًا عن الترجمة الدقيقة لها.

هـ- ضرورة تفعيل الانضمام إلى المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية الدولية من خلال المشاركة الفعالة في وضع وصياغة معايير IFRS جنبًا إلى جنب مع الدول المنشئة لها، بما يعمل على تقليل الفجوة بين هذه المعايير والاحتياجات المحلية وتعتبر تجربة الأردن والكويت خير مثال على ذلك.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي. (2014). «أثر الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، ***المؤتمر الأكاديمي والمهني السنوي الخامس***، قسم المحاسبة كلية التجارة جامعة القاهرة.
- المجربي، فاطمة علي صباح. (2012). «قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية»، ***رسالة ماجستير***، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة شرق الأوسط، عمان، الأردن.
- بوضياف، صفاء. (2013). ***الملتقى الوطني حول آفاق تكييف تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية***، جامعة فرحات، جزائر.
- حميدان، مصطفى حسن. (2010). «مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية»، ***رسالة ماجستير***، كلية الأعمال، جامعة شرق الأوسط، عمان، الأردن.
- سعاد، بورويسة. (2010). أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة، ***رسالة ماجستير***، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، جزائر.
- عاشور، عثمان زياد. (2009). «مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1»، ***رسالة ماجستير***، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- مليجي، مجدي عبد الحكيم. (2014). «أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية»، ***مجلة المحاسبة والمراجعة (AUJAA)***، جامعة سلمان بن عبد العزيز، السعودية.
- يوسفي، رفيق. (2011). «النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق»، ***رسالة ماجستير***، قسم المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، جزائر.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية

- Adams, M. B. and G. D. Tower. (1994). «Theories of Regulation: Some Reflection on the Statutory Supervision of Insurance Companies in Anglo-American Countries», ***The Geneva Papers on Risk and Insurance***, 19 (71): 156-177.
- Adhikari, A. and R. H. Tondkar. (1992). «Environmental Factors Influencing Accounting Disclosure Requirements of Global Stock Exchanges», ***Journal of International Financial Management and Accounting***, 4(2):75–105.
- Al-Akra, M.; M. J. Ali and O. Marashdeh. (2009). «Development of Accounting Regulation in Jordan», ***The International Journal of Accounting***, 44:163–186.
- Ashraf, J. and W. I. Ghani. (2005). «Accounting Development in Pakistan», ***International Journal of Accounting***, 40 (1): 175-201.
- Ball, R. (2006). «International Financial Reporting Standards (IFRS): Pros and Cons for Investors», ***Accounting and Business Research***, 36: 5-27.
- Ballas, A. A.; D. Skoutela and C. A. Tzovas. (2010). «The Relevance of IFRS to an Emerging Market: Evidence from Greece», ***Managerial Auditing Journal***, 36 (11): 931-948.

- Cardoso, R. L. (2008). ***Accounting Regulation and Regulation of Accounting: Theories and the Brazilian Case of Convergence to IFRS***, Available at: ssrn.com/abstract=1288068.
- Chamisa, E. E. (2000). «The Relevance and Observance of the IASC Standards in Developing Countries and the Particular Case of Zimbabwe», ***The International Journal of Accounting,*** 35 (2): 267-86.
- Chand, P. (2005). «Impetus to the Success of Harmonization: The Case Of South Pacific Island Nations», ***Critical Perspectives on Accounting***, 16: 209–226.
- Chen, H. and Q. Tang. (2010). «The Role of International Financial Reporting Standards in Accounting Quality: Evidence from the European Union», ***Journal of International Financial Management and Accounting***, 21(3).
- Christensen, H. B.; L. Hail and C. H. Leuz. (2012). ***Mandatory IFRS Reporting and Changes in Enforcement***, Avaliable at: http://business.rice.edu.
- Fernandez, J. M. (2010). ***IFRS Enforcement in Europe***, **Madrid, 1 October** 2010.
- Gaffikin, M. (2005). ***Regulation as Accounting Theory***. University of Wollongong, available at: ro.uow.edu.au.
- Guerreiro, M. S.; L. L. Rodrigues and R. Craig. (2008). «The Preparedness of Companies to Adopt International Financial Reporting Standards: Portuguese Evidence», ***Accounting Forum***, 32: 75–88.
- Hendriksen, Eldons S. B. and F. V. Michael. (2001). ***Accounting Theory***. 5th Ed. Boston: McGraw Hill.
- Hope, O.; J. Jin and T. Kang. (2006). «Empirical Evidence on Jurisdictions That Adopt IFRS», ***Journal of International Accounting Research***, 5: 1–20.
- Houqe , M.; N. Zijl ,T. , V. , K. Dunstan and W. Karim. (2010). ***The Effect of IFRS Adoption and Investor Protection on Earnings Quality around the World***, Available at: www.victoria.ac.nz/sacl/cagtr/publications.aspx.
- Jaggi, B. and P. Yee Low. (2000). «Impact of Culture, Market Forces, and Legal System on Financial Disclosures», ***The International Journal of Accounting***, 35 (4): 495-519
- Joanne, H.; S. George and S. Ioanna. (2013). «Does Mandatory IFRS Adoption Improve The Information Environment», ***Contemporary Accounting Research***, 30 (1): 388-423.
- Kaufmann, D.; A. Kraay and M. Mastruzzi.(2010). ***The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues***, World Bank, September, Access the WGI data, Available at: www.govindicators.org.
- La Porta, R.; F. Lopez-De-Silanes; A. Shleifer and R. Vishny. (1997). «Legal Determinants of External Finance», ***The Journal of Finance***, 52 (3): 1131–1150.
- La Porta, R.; F. Lopez-De-Silanes; A. Shleifer and R. Vishny. (1998). «Law and Finance», ***Journal of Political Economy***, 106 (6): 1113-1155.
- La Porta, R.; F. Lopez-De-Silanes; A. Shleifer and R. Vishny. (2000). «Investor Protection and Corporate Governance», ***Journal of Financial Economics***, 58: 3-27.
- Padilla, A. (2006). ***Agency Theory, Evolution, and Austrian Economics***, www.mises.org/journals/scholar/padilla6.pdf.

- Renders, A. and A. Gaeremynck. (2005). ***The Impact of Legal and Voluntary Investor Protection on the Early Adoption of IFRS***, Available at: Http://www.Daneprairie.Com.
- Street, D. L. and S. J. Gray. (2002). «Factors Influencing the Extent of Corporate Compliance with International Accounting Standards: Summary of a Research Monograph», ***Journal of International Accounting, Auditing & Taxation***, 11: 51–76.
- Tang, O.; H. Chen and Z. H. Lin. (2008). ***Financial Reporting Quality and Investor Protection: A Global Investigation***, Available at: www.ssrn.com.
- Tyrrall, D.; D. Woodward and A. Rakhimbekova. (2007). «The Relevance of International Financial Reporting Standards to a Developing Country: Evidence From Kazakhstan», ***The International Journal of Accounting***, 42: 82–110.
- Witzky, M. (2015). ***Enforcement of Accounting Standards and Changes in Corporate Governance***, Available at: http://papers.ssrn.com.
- World Bank (2011). Avaliable at: http: // databank.worldbank.org / data / reports.aspx2.
- Zeghal, D. and K. Mhedhbi. (2006). «An Analysis of the Factors Affecting the Adoption of International Accounting Standards by Developing Countries», ***The International Journal of Accounting***, 41: 373–386.
- Zehri, CH. and A. Abdelbaki. (2013). «Does Adoption of International Accounting Standards Promote Economic Growth in Developing Countries», ***International Open Journal of Economics***, 1 (1): 01- 13.

The Role of Business Environment Indicators in Determining the Level of IFRS Adoption: An Empirical and Comparative Study

Dr. Enas Abdullah Hassan
Associate Professor

Ali Hafdhullah Safwat
Assistant Researcher

Accounting Department
Faculty of Administration and Economics
Duhok University - Iraq

ABSTRACT

This study examines the impact of business environment indicators measured by legal and economic indicators on the level of IFRS adoption for a sample of countries in the Middle East from 2001 to 2010. IFRS adoption is the dependent variable in the model. While business environment indicators is the independent and the variable of interest, measured by developing a composite measure taking the mean of foure indicators comprising legal origin, accounting enforcement, investor protection, and economic growth. Firm size, market size, and Big N were used as control variables. The results indicate that there is a positive and significant association between the level of IFRS adoption and business environment indicators, implying that countries with common law legal origin background, high accounting enforcement, weak investor protection, and low income level are more likely to adopt IFRS compared to all other countries. Based on the results, the study recommends that legal indicators in general, legal origin, and accounting enforcement in particular, are the most important indicators to focus on inorder to increase the success of IFRS adoption decision in both countries that adopt IFRS or others in the region that still study it.

***Keywords**: IFRS; Regulation Theory; Accounting Enforesment; Investors Protection; Economic Growth.*